

مؤشر مدراء المشتريات® الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في الإمارات

تراجع التوظيف في ظل أبطأ نمو في الطلبات الجديدة منذ شهر أكتوبر 2016

دبي، 5 مارس، 2019: يشهد اليوم صدور بيانات شهر فبراير من مؤشر مدراء المشتريات لبنك الإمارات دبي الوطني (PMI®) للإمارات العربية المتحدة. تحتوي الدراسة التي يرهاها بنك الإمارات دبي الوطني، والمُعَدَّة من جانب شركة أبحاث "IHS Markit"، على بيانات أصلية جُمعت من دراسة شهرية للظروف التجارية في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الإمارات.

في إطار تعليقها على نتائج مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة، قالت خديجة حق، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأسواق العالمية والخزينة في بنك الإمارات دبي الوطني:

"هبط مؤشر مدراء المشتريات (PMI) للإمارات التابع لبنك الإمارات دبي الوطني إلى 53.4 نقطة في شهر فبراير بعد أن سجل في يناير 56.3 نقطة، وتعد قراءة شهر فبراير هي الأدنى منذ أكتوبر 2016. ويأتي هذا التراجع في المؤشر الرئيسي ليعكس تباطؤ نمو الطلبات الجديدة الشهر الماضي (ارتفعت طلبات التصدير الجديدة بأبطأ معدل في 11 شهرًا)، وكذلك التراجع الأكثر حدة في معدل التوظيف بالقطاع الخاص في الدراسة الأخيرة.

وقد هبط مؤشر التوظيف إلى 47.5 نقطة في فبراير، حيث أفاد حوالي 9% من الشركات بانخفاض عدد الموظفين مقارنة بشهر فبراير، في حين أفاد 1.5% بوجود زيادة. وأفادت بعض الشركات أنها تعمل بالحد الأدنى من الموظفين في محاولة لخفض التكاليف. ظلت تكاليف التوظيف دون تغيير بشكل عام الشهر الماضي، الأمر الذي يعكس مرة أخرى ضعف سوق الوظائف نسبيًا.

وتظل بيئة الأسعار صعبة بالنسبة لشركات القطاع الخاص، حيث أدت قوة المنافسة إلى قيام أكثر من 13% من الشركات بتقديم خصومات لجذب أعمال جديدة. هبطت أسعار المبيعات في شهر فبراير بأسرع معدل في تاريخ الدراسة المعدل موسميًا (أي بعد الأخذ في الاعتبار العروض الترويجية المعتادة التي تقدم خلال شهر فبراير). ومع ذلك، فقد كان معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج هامشيًا فقط في فبراير.

ازداد تراكم الأعمال غير المنجزة بأسرع معدل منذ يونيو العام الماضي. وهذا يعكس جزئيًا انخفاض معدل التوظيف، لكن بعض الشركات أفادت أيضًا بتأخر تلقي المدفوعات من العملاء، ما أدى إلى تأخير إتمام المشروعات، الأمر الذي يعكس على ارتفاع حجم الأعمال غير المنجزة.

وشهد حجم المشتريات زيادة حادة في شهر فبراير، تماشيًا مع نمو الإنتاج، لكن المخزون ارتفع بشكل طفيف فقط بعد شهرين من التراجعات. وفي حين أفادت بعض الشركات باحتفاظها بالمخزون تحسبًا لنمو الطلب المستقبلي، اقتصررت الغالبية على تخزين ما هو مطلوب فقط لإنجاز الطلبات الحالية.

كانت الشركات أيضًا أقل تفاؤلاً في شهر يناير بشأن مستقبل الإنتاج، وتوقع حوالي نصف الشركات التي شملتها الدراسة أن يزداد إنتاجها خلال العام المقبل، مقارنة بحوالي 70% في شهر يناير.

النتائج الرئيسية لدراسة شهر فبراير هي كالتالي:

- أقوى تراجع في التوظيف في تاريخ الدراسة
- تراجع نمو الطلبات الجديدة إلى أدنى مستوى في 28 شهرًا
- تراجع ملحوظ في أسعار المنتجات والخدمات في ظل ضعف الطلب

هبط مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) الخاص بالإمارات التابع لبنك الإمارات دبي الوطني - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - إلى أدنى مستوى في 28 شهرًا، مسجلًا انخفاضًا من 56.3 نقطة في شهر يناير إلى 53.4 نقطة في شهر فبراير. وأشارت القراءة إلى تحسن قوي في الأوضاع التجارية، لكنه كان أضعف من متوسط السلسلة.

وأشارت الأدلة المنقولة إلى أن التباطؤ عكس صعوبة أوضاع السوق والضغط التنافسية. وأدت هذه العوامل إلى زيادة الطلبات الجديدة إلى أقل مستوى منذ شهر أكتوبر 2016 كما تراجع معدل نمو الإنتاج في شهر فبراير وكان أضعف من متوسط 2018.

واستجابة الشركات لمؤشرات ضعف تدفقات الطلبات الجديدة بتقليل مستويات التوظيف. علاوة على ذلك، كان معدل خلق الوظائف هو الأقوى في تاريخ الدراسة. وأشار عدد من أعضاء اللجنة إلى أنهم حافظوا فقط على الحد الأدنى لعدد القوى العاملة، وهذا يعود جزئيًا إلى محاولات توفير التكلفة.

ونجحت محاولات الحد من زيادة نفقات التشغيل بشكل عام، حيث لم ترتفع أسعار المشتريات ولا تكاليف التوظيف إلا بشكل هامشي. وسمح هذا للشركات بمساحة لتخفيض أسعار مبيعاتها، وقاموا بذلك بأعلى مستوى في تسع سنوات ونصف من جمع البيانات. وأشارت الشركات المشاركة إلى أن قوة المنافسة في ظل صعوبة أوضاع السوق دفعتهم إلى تقديم خصومات.

بالرغم من التباطؤ الحاد في نمو الطلبات الجديدة، ازداد حجم الأعمال غير المنجزة بوتيرة قوية وسريعة في شهر فبراير. وأشار عدد من أعضاء اللجنة إلى أن صعوبات الحصول على المدفوعات من العملاء أدت إلى تأجيل إتمام المشروعات. كما كانت مشكلات سلاسل الإنتاج واضحة، حيث تحسنت مواعيد تسليم الموردين إلى أقل مستوى في تاريخ الدراسة.

وتسارع معدل توسع النشاط الشرائي، الأمر الذي أدى إلى أول زيادة في المخزون في ثلاثة أشهر. لكن مخزون المشتريات شهد زيادة طفيفة فقط.

أشارت بيانات شهر فبراير إلى تراجع حاد في مستوى الثقة بشأن الـ 12 شهرًا المقبلة بين الشركات غير المنتجة للنفط في الإمارات، وهو أمر مرتبط بصعوبة بيئة السوق حاليًا. لكن الشركات ظلت متفائلة بأن الأوضاع الاقتصادية سوف تتحسن وتساعد في دعم مزيد من التوسعات في النشاط التجاري.

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات المقبل للإمارات في 4 أبريل 2019 الساعة 08:15 ص (بتوقيت دبي) /
04:15 ص (بالتوقيت العالمي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

خديجة حق
رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – الأسواق العالمية والخزينة
بنك الإمارات دبي الوطني
بريد إلكتروني: KhatijaH@emiratesnbd.com

بتول البيتوني
أصداء بيرسون - مارستيلر
هاتف: +9714 4507600
بريد إلكتروني: Batoul.albeitouni@bm.com

أندرو هاركر
المدير المساعد
IHS Markit
هاتف: +44-1491-461016
بريد إلكتروني: andrew.harker@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
IHS Markit
هاتف: +44-207-260-2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) الخاص بالإمارات والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني إلى البيانات المجمعّة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها لمسئولي المشتريات التنفيذيين في 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي للاقتصاد غير النفطي في الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاءات والبيع بالتجزئة للجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناءً على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناءً على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم مجموعة IHS Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من أن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 30 يونيو 2018 بلغ مجموع أصول المجموعة 477.5 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 130 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وحصد بنك الإمارات دبي الوطني جائزة "مؤسسة العام للخدمات المالية الأكثر ابتكاراً" خلال حفل توزيع جوائز الابتكار العالمية "بي إيه اي" 2017.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 227 فرعاً إضافة إلى 1065 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنّف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعدّه "ذا فاينانشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وسنغافورة والمملكة المتحدة والهند ولديها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والاندماج في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود" #TogetherLimitless. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني هي الشريك المصرفي الرسمي لمعرض إكسبو 2020 دبي. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarkit.com)

تعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2019. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI® الخاص بالإمارات العربية المتحدة والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناجمة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ وPMI® إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

إذا كنت تفضل عدم تلقي إصدارات إخبارية من IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، انقر هنا.